

أكد أنه محجوز لدى النيابة العامة على ذمة القضية حتى تاريخه

القضيبي: «الجمارك» تعمل بشفافية تامة.. والوافد المتهم بـ«الرشوة» ليس مستشاراً قانونياً



عدنان القضيبي



جمال الجلاوي

قال نائب مدير عام شؤون المنافذ الجمركية ورئيس لجنة التحقيق عدنان القضيبي إن قضية الوافد العربي الذي وجهت له تهمة «الرشوة» وهو يعمل اختصاصي قانوني بالإدارة العامة للجمارك تم التعامل معها بشفافية تامة. وأوضح القضيبي أن مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي وجه بتشكيل لجنة تحقيق لجمع وحصر كافة المعلومات والمستندات اللازمة محل الشبهة من جميع الإدارات والمكاتب ذات العلاقة بالموضوع بالجمارك الكويتية. وأشار القضيبي أن الإدارة رأت إنشاء مباشرة اللجنة أعمالها بالتحقيق إعادة

تشكيل اللجنة من باب الشفافية والحيادية من خلال الاستعانة بأعضاء يعملون بجهات محايدة، وتم إجراء اللازم بهذا الشأن. ومن جانب آخر، تؤكد الإدارة العامة للجمارك بأنها تعمل وبشكل شفاف في هذا الموضوع وغيره من الموضوعات، وإنها تتابع ما ينشر بوسائل الإعلام المتعددة ومتوفرة تمام أنه ما يتم نشره هو محل اعتبار واهتمام. وجاء رد القضيبي بعد ما تم تداوله عبر بعض الوسائل الإعلامية حول وجود خلافات في لجنة التحقيق بشأن اتهام الوافد عربي يعمل قانوني بالإدارة العامة للجمارك بـ«الرشوة»، وبشأن اعتذار رئيس اللجنة عن القيام بمهامه.

ثمن جمود وكيل الوزارة والوكلاء، المساعدين خلال اجتماعهم مع ممثلي النقابة
الغازمي: الغنيم وافقت على مطالب «نقابة الأشغال» ووعدت بوقوفها الدائم مع صالح الموظفين



الغنيم مجتمعة مع «نقابة الأشغال»

في صالح موظفي الوزارة ويتفق مع القوانين والوائح المعمول بها، وأشار الغازمي بموقف الوكيل المساعد حمد الغريب الثابت دوماً في مد يد العون للنقابة بخصوص كافة الطلبات التي تعرضها عليه وتتسم بالمشروعية القانونية وتكون ضمن نطاق صلاحياته بالإضافة للدور الذي يقوم به الوكيل المساعد المهندس عبدالحسن العنزي لتعاونته الدائم مع كافة الطلبات المقدمة من النقابة، وكذلك التعاون المستمر من المهندس أحمد الصالح مع جميع أعضاء مجلس الإدارة ومساندته الدائمة للعمل النقابي.

واختتم الغازمي تصريحه بالشكر لوزير الأشغال العامة وأداءه المميز والذي تجلّى في إيجابية ودعم قيادات الوزارة بدءاً من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين وكذلك مدراء الإدارات والمراقبين ورؤساء الأقسام وتعاونهم مع مجلس إدارة النقابة وحل المشاكل التي تواجه الموظفين متمنياً استمرار مثل هذا التعاون الذي يثمر عن رفع الظلم الذي يتعرض له بعض الموظفين سواء كان عن قصد أو بدون قصد وإن وجود النقابة داعم لعمل القيادات ومساندة لوظائف الوزارة.

طبقاً للمعايير الدولية للسلامة والأمن لضمان حقوق المسافرين
«الطيران المدني»: ملتزمون بالإجراءات المعتمدة دولياً لتشغيل شركات الطيران العاملة بالمطار



أكدت الإدارة العامة للطيران المدني أمس الأول التزامها الدائم بتطبيق الإجراءات المعتمدة دولياً التي تحافظ على تشغيل شركات الطيران العاملة في مطار الكويت الدولي لرحلاتها الجوية. وقالت الإدارة في بيان لها «كونا» إنها ملتزمة كذلك بالمعايير الدولية للسلامة والأمن التي من شأنها أن تضمن وتحفظ حقوق المسافرين. وأكدت الإدارة أنها ملتزمة أيضاً بتطبيق الإجراءات الجزائية تجاه أي شركة طيران مخالفة وذلك وفق القوانين والتشريعات المعتمدة ذات الصلة.

تحرير 86 مخالفة وتوجيه 171 إنذاراً وتنبهياً ورفع 176 تعدياً والتعامل مع 183 شكوى

وأشار إلى أنه قد تم إخلاء يقاتلين طبقاً للقرار الوزاري 206 لسنة 2009، مشيراً إلى أنه تم إخلاء 5 من المعارض والحضانات والمعاهد التعليمية بالإضافة إلى إزالة معرض غير مرخص طبقاً لرسوم 87 لسنة 2015. وأردف العنزي بأنه تم إغلاق 12 محل وإعطاء مجلّين أمر فتح وتوجيه 11 تعدياً طبقاً للقرار الوزاري 87 لسنة 2015. واختتم العنزي تصريحه قائلاً «إن المفتشين بالفريق قاموا برفع وإزالة 873 إعلان من الشوارع والميادين إلى جانب تحصيل 1300 د.ك. إيرادات وإرسال 170 مخالفة لمرسوم بقانون 105 لسنة 1980 بشأن إزالة 95 تعدياً طبقاً للقرار الوزاري 190 لسنة 2008.



رفع الإعلانات المخالفة

من خلال الخطة المسنّحة «185555» التابع للفريق الطوارئ قد بلغت 176 شكوى. ولفت العنزي إلى أن المفتشين قد قاموا بتوجيه 42 إنذار داخل العمار طبقاً للقرار الوزاري 206 لسنة 2009 و 11 إنذار تعدياً على أملاك الدولة طبقاً لرسوم 87 لسنة 2015. وأضاف العنزي بأنه قد تم تحرير 68 مخالفة طبقاً للقرارات الوزارية 172 لسنة 2006 و 87 لسنة 2015 الخاصين بلائحة الإعلانات والمحلات العامة والمظلة للراحة. وتابع العنزي بالقول إن إجمالي الشكاوى التي تم استقبالها والتعامل معها

محافظة العاصمة زيد العنزي بان المفتشين قد قاموا بتحرير 86 مخالفة وتوجيه 171 إنذار وتعهّد، مؤكداً على أنه تم إخلاء 8 بقالة ومعرض داخل العمار. وأضاف العنزي بأنه قد تم تحرير 68 مخالفة طبقاً للقرارات الوزارية 172 لسنة 2006 و 87 لسنة 2015 الخاصين بلائحة الإعلانات والمحلات العامة والمظلة للراحة. وتابع العنزي بالقول إن إجمالي الشكاوى التي تم استقبالها والتعامل معها

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن الإنجازات التي حققها فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة خلال يوليو الماضي تزامناً مع الحملة الإعلامية التي أطلقتها الإدارة تحت شعار «تواصل معنا والتي تهدف إلى إزالة كافة التعديات على أملاك الدولة والإعلانات بالشوارع والميادين ومتابعة الباعة الجائلين وكل مايشغل الطريق سواء استغلال مساحة دون ترخيص أو سيارات مهملّة فضلاً عن متابعة شركات النظافة ومدى التزامها بتطبيق العقود بينها وبين البلدية إلى جانب متابعة شكاوى الجمهور الواردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي أسفرت عن تحصيل 300 دينار كويتي. وفي هذا الصدد أكد رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية



زيد العنزي

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن الإنجازات التي حققها فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة خلال يوليو الماضي تزامناً مع الحملة الإعلامية التي أطلقتها الإدارة تحت شعار «تواصل معنا والتي تهدف إلى إزالة كافة التعديات على أملاك الدولة والإعلانات بالشوارع والميادين ومتابعة الباعة الجائلين وكل مايشغل الطريق سواء استغلال مساحة دون ترخيص أو سيارات مهملّة فضلاً عن متابعة شركات النظافة ومدى التزامها بتطبيق العقود بينها وبين البلدية إلى جانب متابعة شكاوى الجمهور الواردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي أسفرت عن تحصيل 300 دينار كويتي. وفي هذا الصدد أكد رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية

«حقوق الإنسان»: تدشين حملة توعوية بقانوني العمل والعمالة المنزلية في الكويت

المهاجرة في الكويت قانونياً عبر الدفاع عن قضاياهم، ومعرّفين عن توعيتهم بحقوقهم عن طريق خط ساخن ورسائل توعوية، يأتي تنفيذ التعاون مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

قضايا حقوق العمال في الكويت التابعة للجمعية قد تابعت عدد كبير من التعليقات ضمن الحملة على مواد قانون العمالة، ولاحظت أن هناك عدم معرفة بشأن القانون الصادر عام 2015 إلى جانب عدم قبولهم ببعض بنوده، معتقدين أن هذه البنود هي قرارات جديدة وليست مواد قانونية معتمدة منذ ثلاثة أعوام ماضية، ورات وحدة الرصد أن يتم عمل حملة توعوية لتوعية المجتمع بشكل عام بما يمنحه القانون من حقوق أساسية للعاملين في الكويت. هذا وتقوم الجمعية بتنفيذ مشروع يهتم بحماية العمالة

والقراران الوزاريان رقم 2194 ورقم 2302 الصادران في 2016 والقرارات المنفذة لقانون العمل رقم 6 لسنة 2010، إضافة إلى الدليل الإرشادي لإدارة علاقات العمل ووحداتها. الحملة التي ستقوم بمشاركة 50 منشور بشكل يومي عبر صفحات التواصل والقوائم البريدية الخاصة بالجمعية، يتزامن إطلاقها مع بروز انتقادات مجتمعية واسعة تسخر وتستنكر من بنود قانون العمالة المنزلية الذي يتيح للعامل المنزلي الاحتفاظ بوثائقه الشخصية كجواز السفر والبطاقة المدنية. وكانت وحدة رصد ومتابعة

أعلن رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان خالد الحميدي عن تدشين حملة توعوية بقانوني العمل والعمالة المنزلية بهدف تعريف المجتمع بمواد القانون وتلقيهم بالحقوق التي يمنحها للعمال المهاجرين في الكويت. وأشار إلى أن الحملة سوف تستمر لمدة شهرين، سيتم خلالها مشاركة منشورات توعوية على شكل بوسترات توعوية تم تلخيصها من قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي وقانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية في دولة الكويت

«الجهاز المركزي» بحث مع «التعليم العالي» قضايا الطلبة المقيمين بصورة غير قانونية

أجرات وزارة التعليم العالي المتبعة في معادلة الشهادات العلمية للطلبة المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد. وأوضح أن الاجتماع توصل إلى اتفاق الجانبين على انتداب ضابط اتصال من موظفي الجهاز المركزي للتنسيق ومتابعة سير عملية معادلة الشهادات العلمية للطلبة لتسهيل أمور الطلبة المقيمين بصورة غير قانونية. حضر الاجتماع الوكيل المساعد لشؤون البعثات والمعادلات في وزارة التعليم العالي فاطمة السنان والوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية عادل السعد ومدير إدارة معادلة الشهادات العلمية في الوزارة ندى العبدالله.

بحث رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة مع وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور صبيح المخيزم القضايا المتعلقة بالطلبة المقيمين بصورة غير قانونية. وقال «الجهاز» في بيان صحافي إن الفضالة ناقش في الاجتماع الذي عقد في مقر الجهاز بقصر نايف أمس

بحث رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة مع وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور صبيح المخيزم القضايا المتعلقة بالطلبة المقيمين بصورة غير قانونية. وقال «الجهاز» في بيان صحافي إن الفضالة ناقش في الاجتماع الذي عقد في مقر الجهاز بقصر نايف أمس

إعلان

نقدم:

- 1 - عبدالله صالح عبدالله الشلفان
- 2 - صالح عبدالله صالح عبدالله الشلفان (قاصر)

أصحاب شركة / استيت العالمية للتجارة العامة والمقاولات يطلب إلى إدارة الشركات بهذه الوزارة:

- تعديل الكيان القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة لتصبح شركة الشخص الواحد وخروج الشريك الثاني.
- تغير نشاط الشركة من تجارة عامة ومقاولات لتصبح مقاولات فقط

يرجى ممن له اعتراض يقدم للإدارة المذكورة خلال 30 يوم من تاريخ نشر الإعلان باعراض خطي مرفقا به سند الميمنية والأقل يؤخذ بعين الاعتبار.